

القول البليغ في حكم التبليغ

"دراسة وتحقيق"

د. فهد بن عبد الله العريبي (*)



مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فإن الصلاة هي الركن الثاني من أركان الإسلام ومنزلتها في الإسلام عظيمة ومكانتها رفيعة، وقد فرضها الله سبحانه وتعالى على رسوله ﷺ في السماء ليلة الإسراء والمعراج بينما بقية التكاليف الشرعية فرضت في الأرض وهذا يدل على أهمية الصلاة ومكانتها في الإسلام، إذ هي الصلة بين العبد وربّه، وهي أول ما يسأل عنه الإنسان يوم القيامة .

لذا فإننا نجد العلماء قد اهتموا بها في مؤلفاتهم وأوضحوا وبينوا للناس ما يتعلق بها من أحكام .

ومن هؤلاء العلماء الأفاضل الإمام أحمد بن محمد الحموي الحنفي حيث ألف رسالة مختصرة بيّن فيها حكم التبليغ خلف الإمام وما يتعلق به من أحكام فأجبت أن أسهم في إخراجها بشيء من التعليق والتوضيح لبعض ما اشتملت عليه من

(*) الأستاذ المساعد بكلية الشريعة - قسم الشريعة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

- الحِكم والأحكام لتعم فائدتها فكانت هذه الرسالة المباركة .
- وقد بدأتها بتمهيد وفيه خمسة مطالب :
- المطلب الأول : ترجمة شاملة ومختصرة للمؤلف .
- المطلب الثاني : اسم الرسالة .
- المطلب الثالث : نسبة الكتاب للمؤلف .
- المطلب الرابع : وصف النسخ التي اعتمدت عليها في إخراج الكتاب .
- المطلب الخامس : تعريف التبليغ لغة واصطلاحاً .
- ثم شرعت في النص المحقق .
- وختمته بفهارس عامة :
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .
 - فهرس الأعلام المترجم لهم .
 - فهرس الكتب الواردة في المتن .
 - فهرس المصادر .

المطلب الأول : ترجمة المصنف

اسمه :

شهابُ الدين أبو العباس أحمد بن محمد مكي الحُسَيْنِي المصري الحموي
الأصل العلامة الفقيه الحنفي الأديب رحمه الله تعالى .

مولده ونشأته :

مع أنه من كبار علماء الأحناف لم تذكر المصادر المترجمة له شيئاً عن تأريخ
مولده ونشأته سوى أنه نشأ في مصر .

شيوخه :

تلقَى العلم عن جماعة من كبار أئمة زمانه، وفطاحلة علماء أوانه، فلا غَرَوُ
أن شَهِدَ له بالتحقيق والإمامة في العلم، فمن شيوخه :

١ - العلامة الفقيه الإمام أبو الإرشاد نور الدين علي بن محمد بن عبد
الرحمن الأجهوري المصري المالكي (٩٦٧هـ - ١٠٦٦هـ)، عالم من كبار العلماء
في وقته، له شرح الدرر السنية في نظم السيرة النبوية، وشرح مختصر ابن أبي جمرة،
وغيرهما^(١) .

٢ - الإمام العالم محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم البكري الصديقي
الشافعي (٩٩٦هـ - ١٠٥٧هـ)، من علماء التفسير والحديث، له : دليل الفالحين
لطرق رياض الصالحين، الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، التلطف في
الوصول إلى التعرف، وغيرها^(٢) .

٣ - الإمام الفقيه الأديب شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الحفاجي
المصري الحنفي (٩٧٧هـ - ١٠٦٩هـ)، قاضي القضاة، له : عناية القاضي وكفاية

(١) انظر : خلاصة الأثر ٣ / ١٥٧، عقد الجواهر والدرر ص ٢٨٤، الأعلامي ٥ / ١٣ .

(٢) انظر : خلاصة الأثر ٤ / ١٨٤، عقد الجواهر والدرر ص ٢٧١، الأعلام ٦ / ٢٩٣ .

الراضي، حاشية على تفسير الإمام البيضاوي - رحمهما الله - ، نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، ريجانة الألبا، وغيرها^(١) .

٤ - العلامة شمس الدين محمد بن أحمد الشوري المصري الشافعي (٩٧٧هـ - ١٠٦٩هـ)، شافعي زمانه، مفتي الأزهر، له : «حاشية على المواهب اللدنية»، «حاشية على شرح التحرير»، «الأجوبة عن الأسئلة في كرامات الأولياء»، وغيرها^(٢) .

ولما توفي الشوري والخفاجي رثاهما السيد الحموي بالآيات التالية:

مضى الإمامان في فقه وفي أدب
الشُّورِي والخَفَّاجِي زينة العرب
وكنْتُ أبكي لفقدِ الفقه مُفَرِّداً
فَصِرْتُ أبكي لفقدِ الفقه والأدب^(٣)

٥ - العلامة الفقيه حسن بن عمار بن علي المصري الشُّرْتُبَلَالِي الحنفي (٩٩٤هـ - ١٠٦٩هـ)، من أعيان الفقهاء في زمانه، وأعرفهم بقواعد الفقه ونصوصه، والمعول عليه في إفتاء الأزهر الشريف، مكثّر من التصنيف، له: « نور الإيضاح »؛ وشرحه « مراقبي الفلاح »، « تحفة الأكمل »، « التحقيقات القدسية »؛ وهي رسائل له، « غنية ذوي الأحكام » حاشية على « درر الحكام »؛ لمّا خسرو، وغيرها^(٤) .

٦ - العلامة نور الدين أبو الضياء علي بن علي الشُّبْرَامَلْسِي المصري الشافعي (٩٩٧هـ - ١٠٨٧هـ)، خاتمة المحققين، له: «حاشية على المواهب اللدنية»، «حاشية على شرح الشمائل» للإمام الفقيه الشافعي ابن حجر الهيتمي المكي، «حاشية

(١) انظر : خلاصة الأثر ١ / ٣٣١، الأعلام ١ / ٢٣٨ .

(٢) انظر : خلاصة الأثر ٣ / ٣٨٥، عقد الجواهر والدرر ص ٢٩٦، الأعلام ١١ / ٦ .

(٣) انظر : خلاصة الأثر ١ / ٣٤٣، عقد الجواهر والدرر ص ٢٩٦ .

(٤) انظر : خلاصة الأثر ٢ / ٣٨، عقد الجواهر والدرر ص ٢٩٧، الأعلام ٢ / ٢٠٨ .

على نهاية المحتاج»^(١).

٧ - العلامة منصور بن عبد الرزاق الطُّوخي المصري الشافعي (ت ١٠٩٠هـ)، إمام الجامع الأزهر الشريف، وتصدّر للتدريس فيه، وصرف له جميع أوقاته، له: حاشية على شرح الشيخ زكريا الأنصاري على ألفية العراقي^(٢).

٨ - الشيخ المحدث المسند غرسُ الدين خليل بن إبراهيم اللقاني المصري المالكي، (...-١١٠٥هـ)، مُحدِّث، له: «إتحاف ذوي الإرشاد بتجريد ذوي الإسناد»، «تنبيه الفهيم بذكر من تسمى باسم محمد الكريم»^(٣).

٩ - الفقيه شهاب الدين أحمد بن عبد اللطيف البشيشي المصري الشافعي (١٠٤١ هـ - ١٠٩٦ هـ)، درّس في الأزهر، وفي مكة، له: «التحفة السنية بأجوبة الأسئلة المرضية»، «العقود الجوهريّة بالجيوذ المشرقية»، وغيرها^(٤).

تلاميذه:

من تلاميذه:

- ١ - حسن بن علي بن محمد العُجَينِي المكي المتوفى بالطائف (ت: ١١١٣هـ)، له: خبايا الروايا - في تراجم شيوخه -، إهداء اللطائف من أخبار الطائف^(٥).
- ٢ - عبد الباقي بن أحمد بن محمد بن السمان الدمشقي (١٠٥٥ هـ - ١٠٨٨ هـ)، وقد تخرّج على السيد الحموي في الأدب، له: شرح الأسماء الحسنی، مختصر التهذيب - في النطق -^(٦).

(١) انظر: خلاصة الأثر ٣ / ١٧٤، عقد الجواهر والدرر ص ٣٦٠، الأعلام ٤ / ٣١٤.

(٢) انظر: خلاصة الأثر ٤ / ٤٢٣، الأعلام ٧ / ٣٠٠، تاريخ عجائب الآثار ١ / ١١٤.

(٣) انظر: تاريخ عجائب الآثار ١ / ١١٤، ١١٥.

(٤) انظر: خلاصة الأثر ١ / ٢٣٨، عقد الجواهر والدرر ص ٣٨٩، الأعلام ١ / ١٥٥.

(٥) انظر: فهرس الفهارس ٢ / ٨١١، الأعلام ٢ / ٢٠٥.

(٦) انظر: خلاصة الأثر ٢ / ٢٧٠، الأعلام ٣ / ٢٧١.

٣ - إبراهيم بن عبد الرحمن بن علي الخياري المدني الشافعي المحدث الأديب (١٠٣٧ هـ - ١٠٨٣ هـ)، له : تحفة الأدباء وسلوة الغرباء^(١) .

٤ - الحفيد محمد بن ولي، وهو كاتبه والناسخ له، كما يظهر في خواتيم بعض رسائله، كـ: « نفحات القرب » .

٥ - شمس الدين محمد بن خليل العجلوني الجعفري نزيل دمشق، المتوفى سنة (١١٤٨ هـ)^(٢) .

ثناء العلماء عليه :

إن عالماً كالسيد الشريف أحمد الحموي نال من العلم ما نال، واستوعب من المعارف ما استوعب لحقيق أن يُثنى عليه، وأن يُذكرَ بالمدحة والمحمدة . قال المُجَيِّ في خلاصة الأثر ١ / ٣٣٤ - في ترجمة الإمام الخفاجي رحمه الله - : وأخذ عنه جماعة اشتهروا بالفضل الباهر من جملتهم : العلامة عبد القادر البغدادي، والسيد أحمد الحموي، وغيرهما . اهـ

وقال - أيضاً - (٣ / ١٧٥) : ولازمه - أي : الإمام الشُّبراملسي - لأخذ العلم عنه أكابر علماء عصره، كالشيخ ياسين الحمصي، ومنصور الطوخي، والسيد أحمد الحموي، وغيرهم . اهـ

وقال محمد باعلوي في عقد الجواهر والدرر ص ٢٩٧ : « أخذ عنه - أي : حسن الشرنبلالي - أكابر الحنفية كالسيد أحمد الحموي .. » .

وقال أيضاً ص ٣٦٠ : « أخذ عنه - أي : الشُّبراملسي - أكابر علماء مصر، منهم : السيد أحمد الحموي .. » .

وقال عنه الجبرتي في تاريخ عجائب الآثار ١ / ١١٤ : « إمام المحققين،

(١) انظر : خلاصة الأثر ١ / ٢٥، الأعلام ١ / ٤٦ .

(٢) انظر : فهرس القهارس ٢ / ٨١٢ .

وعمدة المدققين، صاحب التأليف العديدة، والتصانيف المفيدة « اهـ .

أعماله :

تولى السيد الحموي أعمالاً لاثقة بقدره العلمي الرفيع، منها :

- ١ - التدريس بالمدرسة السليمانية .
- ٢ - وكذلك المدرسة الحسينية .
- ٣ - تولى إفتاء الحنفية في زمنه، وكتاب « الفتاوى » له دالٌّ على مكانته العلمية في وقته .

مؤلفاته :

ألف السيد الحموي كتباً كثيرة في علوم متنوعة، وهي تدل على سعة معارفه، وشمولية علومه، وهذه أسماء ما وقفت عليه منسوبة له :

- ١ - غَمَزُ عَيُونِ البصائر على محاسن الأشباه والنظائر، وهو شرح لكتاب « الأشباه والنظائر » لابن نجيم الحنفي - رحمه الله - .
- ٢ - نَفَحَاتُ الْقُرْبِ والاتصال بإثبات التصرف لأولياء الله تعالى والكرامة بعد الانتقال .

٣ - الدرُّ النفيس في بيان نسب الإمام محمد بن إدريس الشافعي - رضي الله عنه - .

٤ - كشف الرمز عن خبايا الكنز، أي : « كثر الدقائق » .

٥ - نثر الدرّ الثمين على شرح مُلأ مسكين .

٦ - حاشية على الدرر والغرر لملا خسرو .

٧ - تلقيحُ الفِكر بشرح منظومة أهل الأثر، ويليهِ :

٨ - تذييلٌ وتكميلٌ له .

٩ - الدر الفريد في بيان حكم التقليد .

١٠ - شرح منظومة ابن الشحنة في التوحيد، ولعله الموسوم بـ « تعليق

القلائد على منظومة العقائد » .

- ١١ - النفحات المسكّية في صناعة الفروسية .
- ١٢ - دُرَر العبارات وغرر الإشارات في تحقيق معاني الاستعارات .
- ١٣ - ذيل عليها .
- ١٤ - فضائل سلاطين آل عثمان .
- ١٥ - منظومة : سَمَطُ الفوائد وعقال المسائل الشوارد .
- ١٦ - إتحاف الأذكياء بتحقيق عصمة الأنبياء .
- ١٧ - الفتاوى .
- ١٨ - الدر المنظوم في فضل الروم .
- ١٩ - إتحاف أرباب الدراية بفتح الهداية .
- ٢٠ - بغية الأجلّة بتحرير مسألة الأهلة .
- ٢١ - تحفة الأكياس في تفسير (إن أول بيت وضع للناس) .
- ٢٢ - تذهيب الصحيفة بنصرة الإمام أبي حنيفة .
- ٢٣ - تنبيه الغبي على حكم كفاية الصبي .
- ٢٤ - حُسن الابتهاج برؤية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج .
- ٢٥ - الروض الزاهر فيما يحتاج إليه المسافر .
- ٢٦ - عقود الحسان في قواعد مذهب النعمان، وشرحها :
- ٢٧ - فرائد الدرر والمرجان في شرح عقود الحسان .
- ٢٨ - نسيم الروضة العطرة في تحقيق أن المعرفة لا تدخل تحت النكرة .
- ٢٩ - القول البليغ في حكم التبليغ (وهو هذا الذي أنا بصدد تحقيقه) .
- ٣٠ - غاية البيان وخلاصة الأقوال فيما يأخذه سلاطين الزمان من أهل الأموال .
- ٣١ - نظم رسالة العضد في آداب البحث والمناظرة .
- ٣٢ - أسنى المطالب في بيان معنى التجاذب .
- ٣٣ - الدرر الثمينة في حكم الصلاة في السفينة .

٣٤ - رسالة في قوله تعالى : (إن الأبرار يشربون من كأسٍ كان مزاجها كافوراً)

٣٥ - قرة العيون بأنموذج الفنون .

وفاته :

توفي سنة (١٠٩٨ هـ) .

مصادر ترجمته : تاريخ عجائب الآثار للجبرتي ١/ ١١٤ ، الأعلام ١/ ٢٣٩ ، معجم المؤلفين ١/ ٢٥٨ ، هدية العارفين ١/ ١٦٤ ، إيضاح المكنون ١/ ١٤ ، طبقات النسايب ص ٢٤١ .

المطلب الثاني : اسم الرسالة :

قد صرح المصنف باسم الرسالة في المقدمة حيث قال : وبعد فهذه روضة أنيقة، ومجلة رشيقة، سميتها : (القول البليغ في حكم التبليغ) .

المطلب الثالث : نسبة الرسالة إلى المصنف :

١ - من أقوى الدلائل على صحة نسبة هذه الرسالة إلى المصنف رسالة ابن عابدين المسمى : تنبيه ذوي الأفهام على أحكام التبليغ خلف الإمام، والتي بناها على رسالة المصنف، حيث يذكر ابن عابدين قطعة من كلام المصنف في القول البليغ ثم يعلق عليها، وكثيراً ما يتتقده .

٢ - وقد نقل ابن عابدين أيضاً من كلام المصنف في القول البليغ في حاشيته المسمى: رد المختار على الدر المختار ١/ ٤٧٥ ، ١/ ٥٨٩ .

- ونسب هذه الرسالة أيضاً إلى المصنف إسماعيل باشا في هدية العارفين ١/ ١٦٥ ، وفي إيضاح المكنون ٢/ ٢٤٧ .

- ونسبها أيضاً إليه في فتاوى الأزهر - القسم : فقه عام وفتاوى ٩/ ٨٩ ، ١٣٧ المصدر : موقع وزارة الأوقاف المصرية .

- ونسبها إليه أيضاً في كتاب : بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة

نبوية (في الأخلاق) .

المطلب الرابع : وصف النسخ المخطوطة

وقفت على ثلاث نسخ مخطوطة لهذه الرسالة :

النسخة الأولى والثانية مصورتان عن النسختين الموجودتين في مكتبة ابن

عباس - رضي الله عنهما - بالطائف .

أما الأولى فهي مسجلة برقم () .

عدد الأوراق : تقع في أربع أوراق، في كل ورقة صفحتان عدا الورقة

الآخيرة فهي نصف صفحة .

عدد الأسطر : ١٩ سطراً .

عدد الكلمات : يتراوح ما بين (٩) كلمات إلى (١٢) كلمة .

نوع الخط : كتبت بخط النسخ، وخطها جميل وواضح .

تاريخ النسخ : بدون .

اسم الناسخ : يوجد في غلاف النسخة اسم غير واضح، لعله اسم الناسخ أو

مالك النسخة .

وقد رمزت لها بحرف (أ) .

وأما النسخة الثانية فهي مسجلة برقم () .

عدد الأوراق : تقع في أربع أوراق، في كل ورقة صفحتان عدا الورقة

الآخيرة فهي صفحة واحدة .

عدد الأسطر : يتراوح ما بين (١٧) سطراً إلى (٢٠) سطراً .

عدد الكلمات : يتراوح ما بين (١٠) كلمات إلى (١٤) كلمة .

نوع الخط : كتبت بخط الرقعة، وخطها جيد .

تاريخ النسخ : بدون .

اسم الناسخ : السيد محمد بن السيد عبد الرحيم الخانطوماني .

وقد رمزت لها بحرف (ب) .

النسخة الثالثة : وهي نسخة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض - قسم المخطوطات - مسجلة برقم () وهي مصورة عن النسخة الموجودة بالمكتبة الظاهرية بدمشق .

عدد الأوراق : تقع في أربع أوراق، في كل ورقة صفحتان عدا الورقة الأخيرة فهي ثلث الصفحة، وبهامش بعض صفحاتها بعض التعليقات .

عدد الأسطر : (٢١) سطراً .

عدد الكلمات : يتراوح ما بين (١٠) كلمات إلى (١٢) كلمة .

نوع الخط : كتبت بخط النسخ، وخطها جيد وواضح .

تاريخ النسخ : بدون .

اسم الناسخ : لا يوجد .

وقد رمزت لها بحرف (ظ) .

الحمد لله الذي جعل الصلوة تالیه الإيمان في الذكر الحكيم
متضمنة لحقيقة الحمد وناحية الشكر المتقدمين والعظيم
ففيها بالبالسان وانه ما بالكلام وما وجدته بالادب
عكسها عن انما يورثه من ربح الاثر او المبدأ في رتبة
وما عايناه الذي والحضور للمعبود والاضاع والتلازم
وهو له وحده في ربح ربحه في ربحه وعكسها
يعتبر القول بالربح في حكم التلويح الفهم الامر بربح
الافضل لهذا الغرض هو انما يتلوا قلبه ويهتد به
القدمه في ربح المشرعية التلويح والافضل في ربح
حكم الاقتصار بالربح في ربح الامر بربح
الاحرام وما الاقتصار بالربح في ربح الامر بربح
دون التلويح والافضل في ربح الامر بربح
الافضل في ربح الامر بربح والافضل في ربح
وهو له وحده في ربح الامر بربح

ما رواه الإمام في صحيحه عن جابر الشكوكي عن رسول الله صلى
 عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يركع الناس
 كبره ومأخذه أيضا صلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأبو بكر خلفه فإذا ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كبر أبو بكر يسبحه وأما في الصلاة فمأخذه رضى الله عنها
 لما مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم جهته التي مضى في
 فذكرته إلى أن قال فكان النبي صلى الله عليه وسلم يسبح
 بالناس وأبو بكر يسبحهم التكبير ومن هنا قال الأعمش
 في إعماله الثالث في الصحيحين وكان أبو بكر يركع في
 قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصليون
 بصلوة أبي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد يعني أن
 يسبح الناس كبره صلى الله عليه وسلم وفيه من مسلم
 النووي فيها وأبو بكر يسبح الناس فيه جواز رفع الصوت
 بالتكبير لیسعد الناس ويشيع وانذكر في التفتك تاريخ
 صوت الكبر وهذا من هذا ومنه الكبر في قولنا في
 الإجماع فقد نقل الألباء القاضي عن ابن عمر بن عبد
 الله بن مسعود قال إن أذن له الإمام فلا يسبح صحبه في هذا
 ومنهم من قال إن أذن له الإمام فلا يسبح صحبه في هذا
 به ولا فلا ومنهم من بطل بصلوة المسبح ومنهم من صحبه

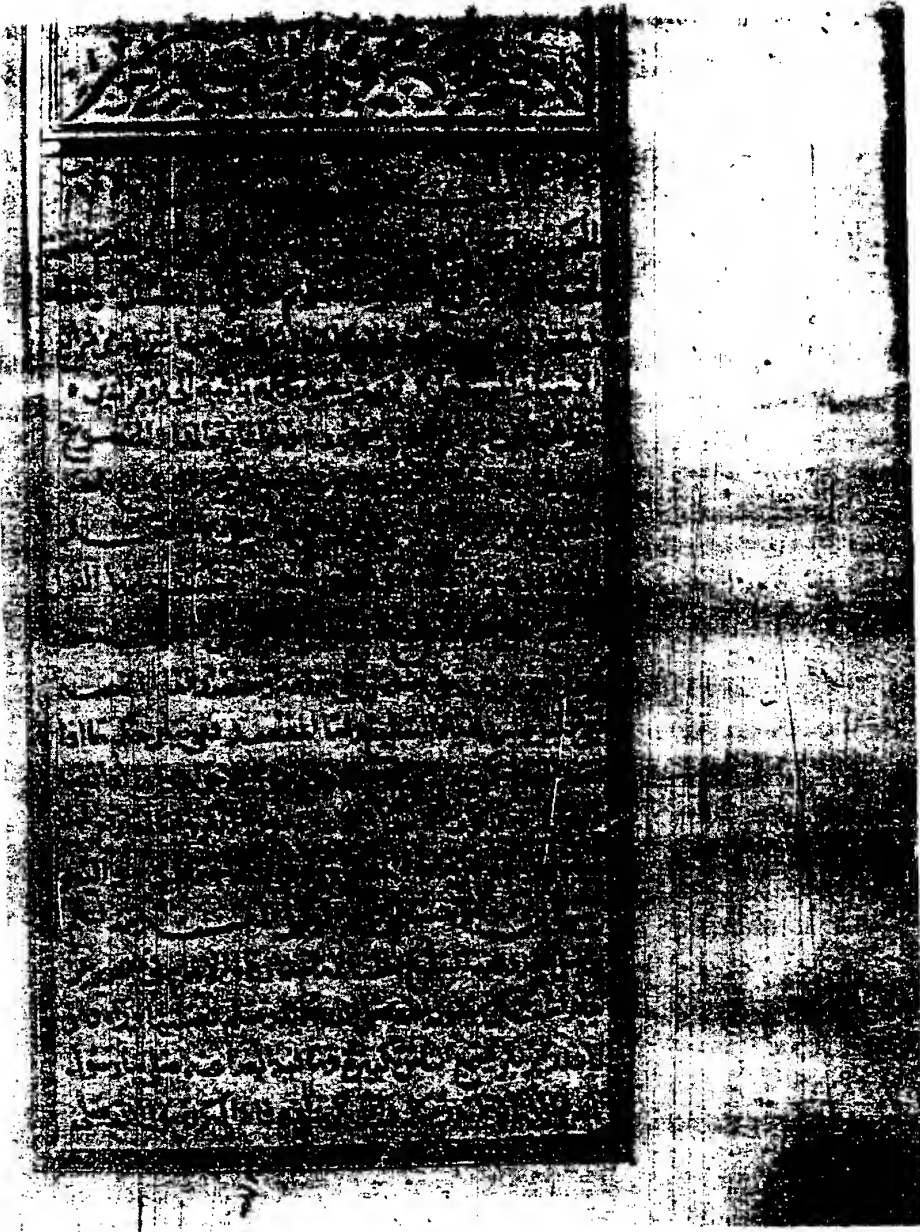
صورة من نسخة (أ) الورقة الأولى

لسوره الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الصلوة تالية الامامة في الذكر لعلكم تفتخروا بعبادته
 الحمد والثناء والشكر والتعظيم مهيأ به بالساء واعتقاد بالحياء وعلموا
 بالاركان ما حلت منها شرعية ثم شرع الانبياء والرسل في حقهم من ذلك
 بآية اليوم الذي قد شذلت على كركوب السجود وهما نائبة الدال والقصير
 للعبادة والصلوة وآية الله على رسوله محمد الذي بلغ فاحش التلخيص عزير
 وعلم وحيد وحزبه في جعل هذه روضة ابيه وعهد رشتيه سبها
 القول الحق المبلغ في حكم التلخيص الفهم الاوراجب التصدي لهذا الغرض
 وهي شريط مقدم ومضد اما القصد من فهم دليل شرعية التلخيص واما
 المقصد فحق بيان حكم ما اذا قصد بالتحديد وتكرار الانتقال الاعلام
 مدونة اذ ما اذا رفع المبلغ صوتا زينة غير ساجدة للصليين وعلى
 اعتماد واليه استنادي وهو صبي ونعم الوكيل المقصود
 اعلان اصل شرعية التلخيص خلف الامام ما رواه الامام في صحيحه جاز
 اشكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فليعلم وراه وهو قاعد وابو بكر
 يسبح الناس تكبير وما فيه ايضا عند صلوات رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وابو بكر خلفه فاذا كرر رسول الله صلى الله عليه وسلم كبري
 ليعتقنا وما فيه ايضا من عارضة رضي الله تعالى عنها لما مرض رسول
 الله

الله صلى الله عليه وسلم مرض الذي مات فيه فذكرت الى ان قالت وكان النبي
 صلى الله عليه وسلم يجلي بالاناس وابو بكر يسبحهم التكبير ومنهنا قال الله تعالى
 في قول ما يشاء الثابت في الصحيحين وكان ابو بكر يجلي وهو قائم بصلوة
 الذي صلى الله عليه وسلم والاناس يصلون بصلوة الى بكر والنبي صلى الله
 عليه وسلم قاعد يعنف سميع الناس تكبير صلى الله عليه وسلم وفيه
 شرع مسلم النووي قولها وابو بكر يسبح الناس فيه جواز رفع الصوت
 بالتكبير سجد الناس وبيعه وادبوا في التلخيص اتباع صوت المكي وهذا
 مذهبا ومذهب لهم بذكر ونقلوا فيه الاجماع ومادار يسبح الاجام فيه
 فقد نقل القائلين عنهم من مذهبهم ان منهم من اجل صلاة الغندرية
 ومنهم من لم اجلها ومنهم من قال ان اذ لم الامام في الاسماع صراحتا
 والافلا ومنهم من اجل صلاة المسموع ومنهم من صحتها ومنهم من قال ان
 تكلف صوتا بطلت صلاته وصلاته ثم ارتبط بصلواته وكل ذلك ضعيف
 والصواب جواز كل ذلك وصحة صلاته المسموع والسابع ولا يمتنع
 اخذت الامام انتهى قال العلامة ابن امير ما يحج على ان لا يبعد ان يكون
 المراد بالاجماع التذكير بالاجماع الصحابة والتابعين وصحيفة فانها هر
 صحته ولا يتدفع في هذا اختلاف من سواهم من حيث حديث بعضهم من
 القنار اسما في قول في قصر الاجماع على الصحابة والتابعين قصور بل
 الاجماع واقع ايضا بعد التايعين من الاديان الجاهليين ولا يقدح في
 نقل اختلاف بعض فقهاء المالكية المقصود علم ان الامام اذا لم يرفع
 فلا بد لصحة صلاته من قصد بالتكبير الاحرام والا فلا صلاة الا اذا قصد

صورة من نسخة (ب) الورقة الاولى



صورة من نسخة (ظ) الورقة الأولى

المطلب الخامس : تعريف التبليغ

التبليغ : لغة : مصدر « بَلَّغَ »، والإبلاغ مصدر « أَبْلَغَ »، وهما بمعنى أَوْصَلَ، يقال : بَلَّغَهُ الْخَبَرَ، وَأَبْلَغَهُ - بمعنى أَوْصَلَهُ، والبلاغ : اسم المصدر منهما، وَبَلَّغَ المكانَ بِلَوْغاً - إذا وصل إليه^(١) .

وفي اصطلاح الفقهاء :

إيصال بعض المأمومين صوت الإمام بالتكبير والتحميد والتسليم إلى غيره من المأمومين^(٢) .

(١) انظر : لصاح ٢ / ١٣١٦، باب الغين، فصل الباء، لسان العرب ٨ / ٤١٩، باب الغين، فصل الباء، القاموس المحيط ٣ / ١٠٧، باب الغين، فصل الباء، معجم تهذيب اللغة ١ / ٣٨٧، مادة (بلغ) .
(٢) انظر : معجم لغة الفقهاء ص ١٢١، الموسوعة الفقهية الكويتية ١٠ / ١١٧، التبليغ خلف الإمام للدكتور عبد الله الطريفي ص ١٢٧ - مجلة البحوث الإسلامية، العدد الثلاثون .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الصلاة تالية الإيمان في الذكر الحكيم، متضمنة لحقيقة الحمد وأنواع الشكر القديم^(١) والتعظيم، فهي ثناء باللسان، واعتقاد بالجنان^(٢)، وعمل وخدمة بالأركان، ما خلّت عنها شريعة من شرائع الأنبياء والمرسلين، فهي فريضة محكمة باقية إلى يوم الدين، قد اشتملت على الركوع والسجود، وهما غاية الذل والخضوع للمعبود، والصلاة والسلام على رسوله محمد الذي بلغ فأحسن التبليغ عن ربه، وعلى آله وصحبه وحزبه .

وبعد : فهذه روضة أنيقة، ومجلة رشيقة، سميتها: « القول البليغ في حكم التبليغ ». ألفتها لأمرٍ عرض^(٣) أوجب التصدي لهذا الغرض، وهي تشتمل على : مقدمة، ومقصد .

أما المقدمة ففي^(٤) دليل مشروعية التبليغ .

وأما المقصد ففي بيان حكم ما [إذا قصد المبلغ بتكبير الافتتاح الإعلام دون الإحرام، وما^(٥)]^(٦) إذا قصد بالتحميد وتكبيرات الانتقال الإعلام دون الذكر، وما^(٧) إذا رفع المبلغ صوته زيادة عن حاجة المصلين، وعلى الله اعتماد، وإليه استناد، وهو حسبي، ونعم الوكيل .

(١) لفظة « القديم » زيادة من (أ) .

(٢) الجنان - بفتح الجيم - : القلب . انظر : مختار الصحاح ص ١٥٢، مادة (جنن) .

(٣) لفظة « عرض » ساقطة من (ب) .

(٤) في (ب) : « فهي » بدل « ففي » .

(٥) في (ظ) : « وأما »، وهو خطأ؛ لدلالة ما قبله وما بعده عليه، أما ما قبله لأنه معطوف عليه يُقصد به تعداد المسائل التي سيتكلم عليها، وأما ما بعده فلأن « أما » شرطية تحتاج إلى جواب، ولا يوجد في سياق الكلام .

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من (ب) .

(٧) في (ب) و (ظ) : « وأما »، ويقال فيه أيضاً ما سبق .

المقدمة^(١)

اعلم أن أصل^(٢) مشروعية التبليغ خلف الإمام / ما رواه الإمام^(٣) في ١١/ر (صحيحه) عن جابر^(٤) اشتكى رسول الله ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعدٌ، وأبو بكر^(٥) يُسمع الناس تكبيره^(٦).

(١) في (ب) : « المقصد » بدل « المقدمة »، وهو خطأ؛ لأن المقصد سيأتي بعد هذه المقدمة.

(٢) لفظة : « أصل » ساقطة من (أ) .

(٣) المقصود به : الإمام مسلم - رحمه الله - يدل عليه عدة أمور :

الأول : أن هذه الأحاديث التي نقلها المصنف موجودة بنصها في صحيح مسلم .
الثاني : أن المصنف نفسه قد نص عليه في ثانيا هذه لرسالة، حيث قال في ص ٣١ : « .. كما يشهد له ما في صحيح مسلم، وهو ما قدمناه في بيان مشروعية التبليغ » .

الثالث : أن ابن عابدين قد نقل في رسالته (تنبيه ذوي الأفهام على أحكام التبليغ خلف الإمام) في صفحة ١٣٨ كلام المصنف هذا بنصه، وأثبت فيه لفظة (مسلم)، فالعبارة عنده: « ما رواه الإمام مسلم في صحيحه .. » . وهذا كله يدل على أن لفظة « مسلم » قد سقطت سهواً من النسخ الثلاث، والله أعلم .

(٤) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري، الخزرجي، شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صغير، قال عن نفسه : « لم أشهد بئراً ولا أحداً، منعني أبي، فلما قتل يوم أحد لم أتخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة قط »، وشهد صفين مع علي، وقد عمي في آخر عمره، توفي بالمنية سنة (٧٤ هـ) وقيل : (٧٧ هـ)، وعمره (٩٤) سنة - رحمه الله - .

انظر ترجمته في : أسد الغابة ١ / ٣٠٧، الإصابة ٢ / ٤٥ .

(٥) هو عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو التميمي، الفرسي أبو بكر ابن أبي قحافة، الصديق، خليفة رسول الله ﷺ وصاحبه في الهجرة والغار، كان من رؤساء قریش في الجاهلية، وكان أول من أسلم من الرجال، وأسلم على يديه خمسة من المبشرين بالجنة، وغيرهم، توفي سنة (١٣ هـ) وهو ابن (٦٣) سنة - رضي الله عنه - .

انظر ترجمته في : أسد الغابة ٣ / ٣٠٩، الإصابة ٦ / ١٥٥ .

(٦) صحيح مسلم ١ / ٣٠٩، كتاب الصلاة، باب اتمام المأموم بالإمام، رقم الحديث (٤١٣ / ٨٤) وبماه : فالتفت إلينا فرأنا قياماً، فأشار إلينا فقعنا، فصلينا بصلاته قعوداً، فلما سلم قال : « إن كدتم أنفأ لتفعلون فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود، فلا تفعلوا، انتموا بأنتمكم إن صلى قائماً فصلوا قياماً، وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً » .

وما فيه^(١) أيضاً عنه^(٢) : صَلَّى بنا رسولُ الله ﷺ وأبو بكر خلفه، فإذا كَبُرَ

رسولُ الله ﷺ / كَبُرَ أبو بكرٍ يُسمعنا^(٣) . ظ ١/ب

وما فيه أيضاً عن عائشة^(٤) رضي الله تعالى^(٥) عنها لما مرض رسول / الله

ﷺ مرضه الذي مات فيه .. فذكرته إلى أن قالت : وكان^(٦) النبي ﷺ يُصلي ب ١/ب
بالناس وأبو بكر يُسمعهم التكبير^(٧) .

ومن هنا قال الأعمش^(٨) - في قول عائشة الثابت في الصحيحين « وكان أبو

بكر يصلي وهو قائم بصلاة النبي ﷺ، والناسُ يُصلون بصلاة أبي بكرٍ، والنبي ﷺ
قاعدٌ^(٩) » - :

(١) أي : في صحيح مسلم .

(٢) أي : عن جابر - رضي الله عنه - .

(٣) صحيح مسلم، الموضع السابق، رقم الحديث (٨٥ / ٤١٣) .

(٤) هي عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين، أم عبد الله، أفضه النساء، وأحب أزواج النبي ﷺ
إليه بعد خديجة رضي الله عنها، وهي من المكثرين في رواية الحديث، توفيت سنة (٥٧ هـ)
على الصحيح . انظر ترجمتها في : أسد الغابة ٧ / ١٨٨، الإصابة ١٣ / ٣٨ .

(٥) لفظة « تعالى » ساقطة من (أ) .

(٦) في (أ) : « فكان »، والمثبت من (ب) و (ظ) موثق لنص الحديث في صحيح مسلم .

(٧) صحيح مسلم ١ / ٣١٤، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض
وسفر وغيرهما من يصلي بالناس ... رقم الحديث (٩٦ / ٤١٨) .

(٨) هو سليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي، أبو محمد الكوفي، المعروف بالأعمش، رأى
الصحابي أنس بن مالك - رضي الله عنه -، ولم يسمع منه، وكان ثقة حافظاً عارفاً بالقرآن،
ورعاً، توفي سنة (١٤٧ هـ) لو (١٤٨ هـ) رحمه الله تعالى . انظر ترجمته في : تهذيب
التهذيب ٢ / ٤٢٣، تقريب التهذيب ص ٢٥٤ .

(٩) صحيح البخاري ١/٢٣٦، كتاب الأذان، باب حد المريض أن يشهد الجماعة، رقم الحديث
(٦٦٤)، صحيح مسلم ١ / ٣١٢، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من
مرض وسفر وغيرهما من يصلي بالناس، رقم الحديث (٩٠ / ٤١٨)، واللفظ المذكور لمسلم،
وتمام الحديث - كما في صحيح البخاري - عن الأسود بن يزيد أنه قال : كنا عند عائشة -
رضي الله عنها - فذكرنا المواظبة على الصلاة والتعظيم لها، قالت : لما مرض رسول الله

يعني : أنه كان^(١) يُسمع الناس تكبيره ﷺ . وفي (شرح مسلم) للنووي^(٢) : « قولها

ﷺ مرضه الذي مات فيه فحضرت الصلاة فأذن، فقال : « مروا أبا بكر فليصل بالناس، فقبل له : إن أبا بكر رجلٌ أسيفٌ إذا قام في مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس، وأعاد، فأعادوا له، فأعاد الثالثة : فقال : إنك صواحب يوسف، مروا أبا بكر فليصل بالناس »، فخرج أبو بكر فصلّى، فوجد النبي ﷺ من نفسه خفة، فخرج يهادى بين رجلين، كأنني أنظر رجلية تخطان من الوجود، فأراد أبو بكر أن يتأخر، فأوماً إليه النبي ﷺ أن مكانك، ثم أتى به حتى جلس إلى جنبه، قيل للأعمش : وكان النبي ﷺ يصلي وأبو بكر يصلي بصلاته، والناس يصلون بصلاة أبي بكر ؟ فقال برأسه : نعم . وفي حديث عائشة هذا اختلف العلماء في هذه الصلاة التي صلاها النبي ﷺ هل كان فيها إماماً وأبو بكر كان مبلغاً عنه، أو أن أبا بكر كان هو الإمام ؟ مع الاتفاق أن النبي ﷺ كان هو الإمام وأبو بكر كان مبلغاً عنه في الصلاة التي صلاها في حديث جابر . والذي دلت عليه أكثر الروايات في حديث عائشة أن النبي ﷺ كان هو الإمام، وأبو بكر - رضي الله عنه - كان مبلغاً عنه . قال النووي في شرح مسلم ٤ / ١٣٣ : « وإن كان بعض العلماء زعم أن أبا بكر رضي الله عنه كان هو الإمام، والنبي ﷺ مقتد به، لكن الصواب أن النبي ﷺ كان هو الإمام، وقد ذكره مسلم .. صريحاً أو كالصريح، فقال في روايته - ١ / ٣١٤، برقم (٤١٨ / ٩٥) - عن أبي بكر بن أبي شيبة بإسناده عن عائشة رضي الله عنها قالت : فجاء رسول الله ﷺ حتى جلس عن يسار أبي بكر، وكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالساً، وأبو بكر قائماً، يقتدي أبو بكر بصلاة النبي ﷺ، ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر » .

وانظر أيضاً : إكمال المعلم ٢ / ٣١٤، فتح الباري ٢ / ١٩٧، عمدة القاري ٥ / ١٩١، تحفة الأحمدي ٢ / ٢٩٦ .

(١) عبارة « أنه كان » ساقطة من (ب) .

(٢) هو يحيى بن شرف بن مري الحزامي، أبو زكريا النووي - نسبة إلى «نوى» مسقط رأسه، وهي من إحدى قرى حوران بالشام، النمشقي الشافعي، الإمام العلم، ولد سنة (٦٣١هـ)، ونشأ نشأة صالحة، وكان قمة في الجد والتحصيل، فقد كان يقرأ في اليوم واللييلة اثني عشر درساً على المشايخ في عدة من العلوم، اشتهر بالزهد والتواضع، وقد ترك من الآثار النافعة، والتأليف الممتعة التي بارك الله فيها ما يشهد له بعلو الكعب، ورسوخ القلم، وتوفي سنة (٦٧٦هـ) - رحمه الله تعالى - من تصانيفه : رياض الصالحين، الأنكار، المجموع شرح المذهب، شرح صحيح مسلم، وهو شرح متوسط مفيد، قال في مقدمته ١ / ٥ : « ولو لا ضعف الهمم، وقلة الراغبين، وخوف عدم الانتشار لقلّة الطالبين للمطولات لبسطته فبلغت به

: وأبو بكر يُسمعُ الناسُ : فيه جوازُ رفع الصوت بالتكبير لِيَسْمَعَهُ الناسُ ويَتَّبِعُوهُ، وأُتِيَ يجوز للمقتدي اتباع صوت المُكَبِّر^(١)، وهذا مذهبنا^(٢)، ومذهب الجمهور، ونقلوا^(٣) فيه الإجماع، [وما أراه يصحُّ الإجماع فيه]^(٤)؛ فقد نقل القاضي عياض^(٥) عن مذهبهم^(٦) أن منهم من أبطل صلاة المقتدي، ومنهم من لم

ما يزيد على مائة من المجلدات من غير تكرار، ولا زيادات عاطلات، بل لكثرة فوائده، وعظم عوائده الخفيات والبارزات .. » وقد سماه : المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج .

انظر ترجمته والكلام على شرحه في : تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٧٠، شذرات الذهب ٧ / ٦١٨، كشف الظنون ١ / ٥٥٧، تحفة الأحوذى (المقدمة) ١ / ٢٠٤ .

(١) في (ب) : « المبكر »، وفي (ف) : « الكبير »، وكلاهما خطأ، والمثبت من (أ) موافق لما في شرح صحيح مسلم .

(٢) يعني : مذهب الشافعية .

وانظر أيضاً : حاشية البجيرمي ١ / ١٩٠، حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي ٢ / ١٧، حاشية إعانة الطالبين ١ / ١٥٤ .

(٣) في (أ) : « ونقول »، وهو خطأ، والمثبت من (ب) و(ط) موافق لما في شرح صحيح مسلم

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (أ)، مثبت من (ب) و(ط)، وإثباته موافق لما في صحيح مسلم

(٥) في كتابه : إكمال المعلم بفوائد مسلم ٢ / ٣١٤ . والقاضي عياض : هو عياض بن موسى

بن عياض بن عمر أبو الفضل اليمصبي - بتتليث الصاد - السبتي، المالكي، الحافظ،

علامة المغرب، ولد سنة (٤٧٦ هـ)، كان إمام أهل الحديث في وقته، وأعلم الناس بعلمه

وبالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، ولي قضاء سبته، ثم غرناطة، توفي بمراكش

سنة (٥٤٤ هـ) رحمه الله تعالى . من تصانيفه : الشفا بتعريف حقوق المصطفى، مشارق

الأنوار على صحاح الآثار - وهو في تفسير غريب الحديث المختص بثلاثة كتب، وهي :

الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم -، إكمال المعلم بفوائد مسلم - وهو شرح لصحيح

مسلم كمل به كتاب (المعلم بفوائد كتاب مسلم) للمازري - . انظر ترجمته في : سير أعلام

النبلاء ٢٠ / ٢١٢، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤٧٠، تحفة الأحوذى (المقدمة) ١ / ١٩٦، ٢٠٤

(٦) يعني : مذهب المالكية .

وهذه الأقوال هي أقوال لبعض المالكية، ذكرها الإمام المازري في كتابه : المعلم بفوائد مسلم

١ / ٢٦٦، ونقلها عنه القاضي عياض في إكمال المعلم، وسيأتي أن المذهب عندهم جواز

يُطلها، ومنهم من قال : إن أذن له الإمام في الإسماع صح الاقتداء به، وإلا فلا، أ ٢/١
ومنهم من أبطل صلاة المسمع، ومنهم من صححها / ومنهم من قال : إن تكلف
صوتاً بطلت صلاته، وصلاة من ارتبط بصلاته، وكل هذا^(١) ضعيف،
والصواب^(٢) : جواز كل ذلك، وصحة صلاة المسمع والسماع، ولا يعتبر إذن
الإمام « انتهى »^(٣) . قال العلامة ابن أمير حاج^(٤) : « على أنه لا يبعد أن يكون

التبليغ عن الإمام - كما هو مذهب الجمهور .

(١) في (ب) : « ذلك »، والمثبت من (أ) و (ف) موافق لما في شرح صحيح مسلم .

(٢) هكذا في النسخ الثلاث « والصواب » وفي شرح صحيح مسلم : « والصحيح » .

(٣) أي : كلام النووي في شرح صحيح مسلم ٤ / ١٤٤ .

قلت : ومن الأدلة أيضاً على جواز التبليغ عن الإمام ما أخرجه مسلم في صحيحه
١ / ٣٢٥، كتاب للصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها ..، برقم (٤٣٨ / ١٣٠) عن أبي سعيد
الخدري - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ رأى في أصحابه تأخراً، فقال لهم : « تقدموا
فانتموا بي، وليأتكم بكم من بعدكم .. » الحديث .

والشاهد فيه : « وليأتكم بكم من بعدكم » .

قال النووي في شرح صحيح مسلم ٤ / ١٥٨ شارحاً معناه : « أي : يقتوا بي مستقلين على أفعالي
بأفعالكم، ففيه جواز اعتماد المأموم في متابعة الإمام الذي لا يراه ولا يسمعه على مبلغ عنه .. » .
وقد عقد الإمام البخاري في صحيحه ١ / ١٧١ باباً بعنوان : باب من أسمع الناس تكبير
الإمام، وأخرج فيه حديث عائشة المذكور .

وقد ذكر علماء المالكية أن مراتب الاقتداء أربعة :

رؤية أفعال الإمام، فإن تعذرت فسماع أقواله، فإن تعذرت فروية أفعال المأمومين، فإن تعذرت
فسماع أقوالهم، وهذا الرابع هو التبليغ .

انظر : مواهب الجليل ٢ / ١٢١ - ١٢٢، حاشية السوقي ١ / ٣٣٧، رسالة القول بالبديع ورقة ٢

(٤) هو محمد بن محمد بن محمد بن حسن الحلبي، شمس الدين، أبو عبد الله الحنفي، يعرف بابن
أمير حاج، وبابن الموقت، ولد بجلب سنة (٨٢٥ هـ)، لازم ابن الهمام الحنفي فأخذ عنه
الفقه والأصول وغيرهما، وأخذ عن ابن حجر جملة من شرح ألفية العراقي، وبرع في فنون،
وتصدى للإفتاء والإقراء، فانتفع به جماعة، وتوفي سنة (٨٧٩ هـ) - رحمه الله تعالى -
من تصانيفه : التقرير والتحبير في شرح التحرير لابن الهمام في الأصول، ذخيرة القصر في

المراد بالإجماع المذكور إجماع الصحابة والتابعين، وحيثُذِ الظاهر صحته، ولا يقدح في نقله اختلاف من سواهم ممن حدث بعدهم من الفقهاء « انتهى ^(١) .

أقول : في قصر الإجماع على الصحابة والتابعين قصوراً، بل الإجماع واقعٌ ظ ١/٢ أيضاً من ^(٢) بعد التابعين من / الأئمة المجتهدين، ولا يقدح في نقله اختلاف بعض فقهاء المالكية ^(٣) .

تفسير سورة العصر، حلية المجلي وبغية المهدي في شرح منية المصلي .
انظر ترجمته في : الضوء اللامع ٩ / ٢١٠، الأعلام ٧ / ٤٩، كشف الظنون ٢ / ١٨٨٦ .
(١) من كتابه : حلية المجلي، ولم أقف عليه، ولعله بقي مخطوطاً، وقد نقل النص أيضاً ابن عابدين في رسالته : تنبيه نوري الأفهام على أحكام التبليغ خلف الإمام ص ١٣٩ .
(٢) في (ب) : « من » .

(٣) قد يقال هذا، لكن لم أجد من نص على الإجماع في المسألة سوى ما حكاه النووي ولم يصححه؛ لوجود الخلاف في ذلك عن بعض المالكية، ولم أجد في المسألة خلافاً لغيرهم، كما أن المعتمد عند المالكية - على ما جاء في مختصر خليل ص ٤١ وهو قوله : « وجاز مسمع واقتداء به » والشروح التي عليه - جواز التبليغ، وربما كان خلاف بعض المالكية هذا كان بعد وقوع الإجماع؛ لعدم اطلاعهم على الإجماع - إن فرض وقوعه -، على أن هذا الخلاف قد لا يكون معتبراً عندهم، حيث إن الإمام المازري بعدما حكى الخلاف في كتابه : المعلم بفوائد مسلم ١ / ٢٦٦ عقبه بقوله: « وحديث أبي بكر .. حجة لمن أجاز، وقد ذكر مسلم بعد هذا أنه ﷺ قال في حديث آخر لأصحابه : « تقدموا فائتموا بي وليأتكم بكم من بعدكم » الحديث، فأجاز الانتماء بمن انتم به، ولا فرق بين الاقتداء بالفاعل والقائل، وقد بوب النسائي على هذا الحديث : الانتماء بمن انتم بالإمام، كما بوب البخاري أيضاً على هذا الحديث الذي قمناه - يعني حديث عائشة - : باب من أسمع الناس تكبير الإمام .. « انتهى كلامه .

ونقله القاضي عياض في إكمال المعلم ٢ / ٣١٥ وأقره، والظاهر أنهما لم يرتضيا هذا الخلاف وقال في مواهب الجليل ٢ / ١٢١ : « قال البرزلي بعد أن ذكر أن مذهب الجمهور جواز صلاته - أي : المبلغ - والاقتداء به، وأنه جرى عليه العمل في الأمصار والعلماء متوافرون، إلى أن قال : وبالجمله فما عليه السلف والخلف من جواز هذا الفعل حجة بالغة على من خالفهم »

ولاشك أن خلاف من خالف في المسألة مصادم للنص الصريح في مشروعية التبليغ عن

الإمام، وعليه فلا عبرة به، وكأن هذا هو ما عناه الإمام النووي حين أورد المسألة في المجموع ٣ / ٣٩٨ ونفى فيها الخلاف .

حيث قال : « يسن للإمام الجهر بتكبيرات الصلاة كلها، وبقول : سمع الله لمن حمده؛ ليعلم المأمومون انتقاله، فإن كان ضعيف الصوت لمرض وغيره فالسنة أن يجهر المؤذن أو غيره من المأمومين جهراً يسمع الناس، وهذا لا خلاف فيه » .

انظر المسألة في : حاشية ابن عابدين ١ / ٤٧٥، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ١ / ١٧٥، للنخيرة ٢ / ٢٥٨، مواهب الجليل ٢ / ١٢١، شرح الزرقاني ٢ / ٢٠، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١ / ٣٣٧، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ١ / ٧١، حاشية البجيرمي ١ / ١٩٠، حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي ٢ / ١٨، فتح المعين ١ / ١٥٤، المغني ١ / ٢٧٦، الشرح الكبير مع الإنصاف ٣ / ٤١٤، المبدع ١ / ٤٢٩، كشاف القناع ١ / ٣٣١، نيل الأوطار ٢ / ٢٥٢ .

قلت : ومشروعية التبليغ عن الإمام إنما هو مقيد بالحاجة إليه عند جميع الفقهاء، كأن يكون صوت الإمام ضعيفاً، أو يكون الجمع كبيراً ولا يصلحهم صوته، وهو الذي تقتضيه النصوص التي دلت على مشروعية التبليغ عن الإمام، وذلك لأنه كان في وقت لم يكن النبي ﷺ يستطيع رفع الصوت بالتكبير، حيث كان ﷺ مريضاً، وذلك ظاهر في رواية جابر : اشتكى رسول الله ﷺ ... وفي رواية عائشة : لما مرض رسول الله ﷺ ... وفي رواية لها : « لما قل رسول الله ﷺ واشتد به وجعه .. »، ولأن الأصل جهر الإمام بالتكبيرات والتسميع والتسليم، والمبلغ بدل عن الإمام، ولا يصار إلى البدل إلا إذا تعذر الأصل .

وأما مع عدم الحاجة إليه فقد نقلوا الاتفاق على كراهته، وحكى في رسالة القول البديع في بيان أحكام التسميع ورقة ٥ الإجماع عليه .

قال ابن عابدين في حاشيته ١ / ٤٧٥ : « وفي حاشية أبي السعود : واعلم أن التبليغ عند عدم الحاجة إليه بأن بلغهم صوت الإمام مكروه . وفي السيرة الحلبية: اتفق الأئمة الأربعة على أن التبليغ حينئذ بدعة منكرة - أي مكروهة، وأما عند الاحتياج إليه فمستحب » .

وقال في المعيار المعرب - وهو من كتب المالكية - ١ / ١٥٢ : « ولا ينبغي فعله من غير حاجة إليه، ولا إشكال حينئذ في كونه منهياً عنه .. » .

وقال في تحفة المحتاج ٢ / ١٤٤ : « قال بعضهم : إن التبليغ بدعة منكرة باتفاق الأئمة الأربعة حيث بلغ المأمومين صوت الإمام؛ لأن السنة في حقه حينئذ أن يتولاه بنفسه، ومراده بكونه بدعة منكرة : أنه مكروه » .

وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٣ / ٤٠٢ : « ولا ريب أن التبليغ لغير حاجة بدعة،

المقصد :

اعلم أن الإمام إذا كبر للافتتاح فلا بد لصحة صلاته من قصده بالتكبير الإحرام - وإلا فلا صلاة له إذا قصد / الإعلام فقط، فإن جمع الأمرين بأن قصد الإحرام والإعلان للإعلام فذلك هو المطلوب منه شرعاً، وكذلك المبلغ إذا قصد التبليغ فقط خالياً عن قصد الإحرام فلا صلاة له^(١)، ولا لمن يُصلي بتبليغه في هذه الحالة؛ لأنه اقتدى بمن لم يدخل في الصلاة^(٢)، فإن قصد بتكبيره الإحرام مع التبليغ

ومن اعتقده قرينة مطلقة فلا ريب أنه إما جاهل وإما معاند، وإلا فجميع العلماء من الطوائف قد ذكروا ذلك في كتبهم حتى في المختصرات قالوا : ولا يجهر بشيء من التكبير إلا أن يكون إماماً، ومن أصر على اعتقاد كونه قرينة فإنه يعزر على ذلك؛ لمخالفته الإجماع، هذا أقل أحواله .

وقال أيضاً ٤٠٢/٢٣: «أما التبليغ خلف الإمام لغير حاجة فهو بدعة غير مستحبة باتفاق الأئمة، وإنما يجهر بالتكبير الإمام كما كان النبي ﷺ وخلفاؤه يفعلون، ولم يكن أحد يبلغ خلف النبي ﷺ، لكن لما مرض النبي ﷺ ضعف صوته، فكان أبو بكر ؓ يسمع بالتكبير .»
(١) ذهب الجمهور إلى أنه إن قصد المبلغ التبليغ فقط خالياً عن قصد الإحرام فلا صلاة له . وذهب المالكية إلى القول بصحة صلاة المبلغ ولو قصد بتكبيره مجرد اسماع المأمومين . انظر : حاشية ابن عابدين ١ / ٤٧٥، حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي ٢ / ١٧٤، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١ / ٣٣٧ .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ١ / ٤٧٥، حاشية الطحطاوي ١ / ١٧٥ .
وهذا مبني على أن المصلي لا يصح له إجابة من هو خارج الصلاة، وقد ذكر ابن عابدين في رسالته : تنبيه ذوي الأفهام ص ١٤٠ أمثلة لذلك، منها :
أن المصلي إذا امتثل أمر غيره بأن قيل له مثلاً : تقم، فتقدم فسنت صلاته، فينبغي له أن يمكث ساعة ثم يتقدم برأيه .

ومنها ما نقل عن (القنية) مسجد كبير يجهر المؤمن فيه بالتكبيرات، فدخل فيه رجل نادى المؤمن أن يجهر بالتكبير، ورع الإمام للحال، فجهر المؤمن للتكبير، فإن قصد جوابه فسنت صلاته وللمالكية في المسألة أقوال بناءً على حقيقة المبلغ، هل هو علم على صلاة الإمام ومخبر عنه؟ فيصح اتباعه ولو كان صبيّاً أو امرأة أو محدثاً أو حتى كافراً. أو هو نائب ووكيل عن الإمام؟ فلا يصح له التبليغ حتى يستوفي شرائط الإمام، وعليه فلا يصح الاقتداء به ما لم يستوف

- ١ للمصلين فذلك هو المقصود منه شرعاً - كذا في (فتاوى) الشيخ محمد بن محمد الغزي^(١) الحنفي، والملقب بشيخ الشيوخ .
- وتحقيق ما قاله : أن تكبيرة الافتتاح^(٢) شرط، أو ركن - على الخلاف في ذلك^(٣) - فلا بد في تحققها من قصده بها الإحرام - أي: الدخول - / في الصلاة، أ ٢/ب

شرائط الإمام. أو هو نائب ووكيل إن أنن الإمام، وإلا فعلم؟ قال صاحب القول البديع في بيان أحكام التسميع ورقة ٤ عن الثاني : وهو اختيار جمع من أهل المذهب

ونظر أيضاً : مواهب الجليل ١٢١/ ٢، حاشية السوقي ١/ ٣٣٧، المعيار المعرب ١/ ١٥٣ .

(١) لم أقف على ترجمته، وقد نقل كلامه هذا ابن عابدين في حاشيته ٤٧٥/١، وفي رسالته المسمى : تنبيه ذوي الأفهام على أحكام التبليغ خلف الإمام ص ١٤٠. وقد جاء في حاشية ابن عابدين ٤٧٥/١ بهامشه من تقارير عبد القادر مصطفى الرفاعي تعليقا على قوله: «الغزي» ما نصه : «أقول: ليس هذا صاحب المتن؛ فإنه محمد بن عبد الله الغزي التمرتاشي». قلت : يعني بالمتن : تنوير الأبصار، لمؤلفه محمد بن عبد الله بن أحمد الغزي التمرتاشي الحنفي المتوفى سنة (١٠٠٤هـ)، وله أيضاً فتاوى تسمى : «الفتاوى التمرتاشية في الوقائع الغزية»، وهي مخطوط بمكتبة كربرلي باستانبول برقم (٦٧٣)، وبمكتبة الأسد بدمشق برقم (٦٦٦٥) ورقم (٧١٢٠) فقه حنفي. انظر : معجم المؤلفين ١/ ١٩٧، الأعلام ٦/ ٢٤٠، منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة للدكتور مسفر بن علي بن محمد القحطاني (ملحق ببعض المخطوطات في النوازل والفتاوى) ص ٧٢٦ .

- (٢) وسميت تكبيرة الافتتاح؛ لأن الصلاة تفتتح بها. وتسمى أيضاً : تكبيرة الإحرام؛ لأنه يحرم بها ما كان حلالاً من مفسدات الصلاة، كالأكل، والكلام، ونحو ذلك . وتسمى أيضاً : التحريمة؛ للمعنى المذكور. انظر : المطلع على أبواب المقنع ١/ ٧٨، كشاف القناع ١/ ٣٣٠، الإقناع للشرييني ١/ ١٣٢، سبل السلام ١/ ٣٨٧، الموسوعة الفقهية الكويتية ١٣/ ٢١٨. قال الجبيري في حاشيته ١/ ١٨٨ : «وتكبيرة الإحرام من خصوصيات هذه الأمة، وأما الأمم السابقة فكانوا يدخلون الصلاة بالتسبيح والتهلل، والحكمة في افتتاح الصلاة بالتكبير : استحضار المصلي عظمة من تهياً لخدمته، والوقوف بين يديه ليمتلئ هيبة، فيحضر قلبه، ويخشع، ولا يعيث .»
- (٣) الجمهور على أن تكبيرة الإحرام ركن من أركان الصلاة، وذهبت الحنفية إلى أنها شرط، وهو وجه عند الشافعية .

والركن والشرط كلاهما يشتركان في أن كلاً منهما لا توجد العبادة بدونه، لكن إن كان داخلاً

في الماهية فيسمى ركناً، وإن كان خارجاً فيسمى شرطاً. وقيل : إن تكبيرة الإحرام سنة، وتتعد الصلاة بدونها مع وجود النية، وهذا القول منسوب إلى الإمام الزهري .

- استدل الجمهور على أنها ركن بما يلي :

١ - ما أخرجه مسلم في صحيحه ١ / ٣٨١، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحة، برقم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح، والتكبير، وقراءة القرآن ». وهو يدل على أن التكبير كالقراءة، والقراءة ركن، فالتكبير ركن .

٢ - أن تكبيرة الإحرام يشترط لها ما يشترط لسائر أركان الصلاة من استقبال القبلة والطهارة وستر العورة، وهي أمانة الركنية . واستدل الحنفية على أنها شرط بما يلي :

١ - قوله تعالى : ﴿ واذكر اسم ربه فصلى ﴾ سورة الأعلى، آية (١٥) .

عطف الصلاة على الذكر، والذكر الذي تعقبه الصلاة بلا فصل ليس إلا التحريم، فيقتضي أن التكبير خارج الصلاة؛ لأن مقتضى العطف المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه؛ إذ الشيء لا يعطف على نفسه .

٢ - ما أخرجه أبو داود في سننه ١ / ١٦، كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء، برقم (٦١)، والترمذي في جامعه ١ / ٩٩، كتاب الطهارة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، برقم (٣) من حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم» قال الترمذي : هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن .

والشاهد فيه : «وتحريمها التكبير» أضاف التحريم إلى الصلاة، والمضاف غير المضاف إليه؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، فدل على أن التكبير خارج عن الصلاة، وهذا معنى الشرطية .

٣ - أن تكبيرة الإحرام لا تتكرر كالأركان، كالركوع والسجود، ولو كان ركناً لتكرر .

٤ - أن الركن هو الداخل في الماهية، والشرط خارج عنها، والمصلي لا يدخل في الصلاة إلا بفراغه من تكبيرة الإحرام .

وثمره الخلاف بين كونها ركناً أو شرطاً تظهر فيما لو كبر المصلي وفي يده نجاسة، ثم ألقاها في أثناء التكبيرة، أو شرع في التكبيرة قبل ظهور زوال الشمس، ثم ظهر الزوال قبل فراغها، فلا تصح صلاته عند الجمهور في صورتين، وتصح عند الحنفية، كستر العورة، وعند الجمهور : لا يجوز أداء صلاة بتحريم صلاة أخرى، وعند الحنفية : يجوز ذلك.

هذا ما يتعلق بتكبير الافتتاح، وأما التحميد من المبلغ، والتسميع من الإمام، وتكبيرات الانتقال منهما^(١) إذا قصد بها ذكر الإعلام فقط خالياً عن قصد الذكر فلا فساد للصلاة^(٢)، لا يقال : إذا قصد بها ذكر الإعلام دون الذكر يكون ذلك

انظر : البناية شرح الهداية ٢ / ١٦٥، البحر الرائق ١ / ٣٠٧، حاشية ابن عابدين ١ / ٤٤٢، الاستنكار ١ / ٤١٩، عقد الجواهر الثمينة ١ / ١٣٠، حاشية السوقي على الشرح الكبير ١ / ٢٣١، المجموع شرح المذهب ٣ / ٢٨٩، حاشية إعانة الطالبين ١ / ١٣٠، حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي ١ / ٤١٥، المغني ٢ / ١٢٨، منتهى الإرادات ١ / ٦٣، كشف القناع ١ / ٣٨٦، فتح الباري ٢ / ٢٧٧، للفقهاء على المذاهب الأربعة ١ / ٢١٨، الموسوعة الفقهية الكويتية ١٣ / ٢١٨ .

(١) في (ب) : « منها »، والمثبت من (أ) و(ظ) هو الصواب؛ لأن الضمير يعود على «المبلغ» و«الإمام» .

(٢) وإنما فيه نقصان للثواب .

انظر : حاشية ابن عابدين ١ / ٤٧٥، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ١ / ١٧٥ . قال ابن عابدين في رسالته : تنبيه ذوي الأفهام ص ١٤١ : « والفرق بين التحريمة وغيرها حيث لم يصح شروعه بقصده الإعلام فقط : أنه يصير حينئذ غير ذاكراً أصلاً، وترك الذكر في التحريمة مفسد للشروع، بخلاف غيرها » . وهو أيضاً مذهب المالكية والحنابلة .

انظر : شرح مختصر خليل للخرشي ٢ / ٣٧، حاشية السوقي على الشرح الكبير ١ / ٣٣٧، مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى ١ / ٤٢١ . أما الشافعية فعندهم إن قصد مجرد الإعلام فقط، أو أطلق - أي : لم ينو شيئاً - فإن الصلاة تفسد، ومحل ذلك : في العالم، أما العامي - ولو مخالطاً للعلماء - فلا يضر قصده الإعلام فقط، ولا الإطلاق .

انظر : مغني المحتاج ١ / ١٩٦، حاشية البجيرمي ١ / ١٩٠، نهاية الزين ١ / ٩١ . وهو أيضاً قول للحنابلة، وعللوا ذلك والحالة هذه - كما قال في مطالب أولي النهى ١ / ٤٢١ - أن التبليغ حينئذ يكون خطاب آمي، فتفسد صلاته - على رواية - وقد علل أحمد الفساد بالخطاب، لكن قد يفرق بين الخطاب والتبليغ بأن ذلك ليس لمصلحة الصلاة، وهذا لمصلحتها، فلا يبطل الصلاة - وإن قصد به الإعلام - على المذهب .

بمنزلة قوله : رفعت رأسي من الركوع، وانتقلت من الركوع إلى السجود، ورفعت رأسي من السجود، وذلك مفسدٌ للصلاة لا محالة؛ لأننا نقول : ما ذكر من التحميد والتسميع والتكبير ذكر بصيغته، فلا يتغير بعزمته؛ لأن المفسد للصلاة الملفوظ، لا / عزيمة القلب، حتى لو تفكر فرتب في نفسه كلاماً أو شعراً لا تفسد ما لم يذكر بلسانه، إلا إذا قصد أن يكون الذكر جواباً، / كما لو أجاب لمن قال : أمع الله إله ؟ بـ« لا إله إلا الله »، أو أجاب من أخبره بسوء بـ« لا حول ولا قوة إلا بالله »، فإنه تفسد صلاته عندهما^(١)، خلافاً لأبي يوسف^(٢)، أما هنا فلم يقصد بالذكر

ب ٢/ب

(١) قال ابن عابدين في تنبيه نوي الأفهام ص ١٤١: «وهو الصحيح؛ لأنه أخرج الكلام مخرج الجواب، وهو يحتمله، فيجعل جواباً كتشميت العاطس». قلت : والأصل في ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه عن معاوية بن الحكم أنه قال: بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: وا تكل أميأه! ما شأنكم تنظرون إليّ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني لكتني سكنت، فلما صلى رسول الله ﷺ فبأبي هو وأمي ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني، قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن» سبق تخريجه ص(٤٢). ويعني بقوله: «عندهما»: الإمام أبا حنيفة وتلميذه محمد بن الحسن. أما أبو حنيفة فهو : النعمان بن ثابت بن زوطي التيمي، الكوفي، الإمام، فقيه الملة، عالم العراق، وإمام المذهب، ولد سنة (٨٠ هـ) قال عنه علي بن عاصم: «لو وزن علم الإمام أبي حنيفة بعلم أهل زمانه لرجح عليهم»، وقال ابن المبارك: «أبو حنيفة أفقه للناس»، توفي سنة (١٥٠ هـ) رحمه الله تعالى. انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٣٩٠/٦، تذكرة الحفاظ ١٦٨/١. وأما محمد بن الحسن فهو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، أبو عبد الله الكوفي، القاضي، الإمام الفقيه، صاحب الإمام أبي حنيفة، أخذ عنه الفقه ثم عن أبي يوسف، وصنف الكتب، ونشر علم أبي حنيفة، وتوفي سنة (١٨٩ هـ) رحمه الله تعالى. انظر ترجمته في: الجواهر المضئية ١٢٢/٣، سير أعلام النبلاء ١٣٤/٩

(٢) انظر: فتح القدير لابن الهمام ١/٤٠١-٤٠٢، البحر الرائق ٧/٢، حاشية ابن عابدين ١/٤٧٥، تنبيه نوي الأفهام ص ١٤١، حاشية الطحطاوي ص ١٧٥. وأبو يوسف هو : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خيش بن سعد بن بجير - سعد بن بجير هذا له صحبة - أبو يوسف البجلي الأنصاري، الكوفي القاضي، صاحب أبي حنيفة وتلميذه، وهو أول من عمل على نشر مذهبه،

جواباً، وإنما^(١) قصد به الإعلام، وهو مطلوب منه شرعاً^(٢)، وكونه ذكراً لا يتغير بعزيمته^(٣) أي : بعدم قصده الذكر؛ فإنه ذكر بصيغته، فلا تفسد الصلاة اتفاقاً .
هذا واعلم أنه يطلب جهر الإمام بالتكبير^(٤)، قال العلامة ابن أمير حاج في

ولقد لقي جمعاً من التابعي، ولد سنة (١١٣هـ) وتوفي سنة (١٨٢هـ) رحمه الله تعالى. انظر ترجمته في: الجواهر المضية ٣ / ٦١١، سير أعلام النبلاء ٨ / ٣٥٥

(١) في (أ) : « وإن »، وهو خطأ، والمثبت من (ب) و(ظ) هو الصواب، لأن المقصود من الكلام هنا بيان أن المبلغ قصد بالذكر الإعلام، ولم يقصد جواباً لسؤال، ولذلك لم تفسد صلاته، بخلاف ما لو قصد الجواب فإن صلاته حينئذ تفسد - كما صرح به قبله بقوله : « إلا إذا قصد أن يكون الذكر جواباً .. » .

(٢) قال ابن عابدين في حاشيته ١ / ٤٧٥ : « والفرق : أن قصد الإعلام غير مفسد، كما لو سبّح ليعلم غيره أنه في الصلاة، ولما كان المطلوب هو التكبير على قصد الذكر والإعلام فإذا محض قصد الإعلام فكأنه لم يذكر، وعدم الذكر في غير التحريمة غير مفسد » .

وقال في رسالته : تنبيه ذوي الأفهام ص ١٤١ معلقاً لعدم الفساد : « ولأنه - أي : ذكر الانتقالات - من أعمال الصلاة، كما لو استأذن على المصلي إنسان فسبح، وأراد به إعلامه أنه في الصلاة، أو عرض للإمام شيء فسبح المأموم؛ لأن المقصود به إصلاح الصلاة، أو يقال : إن القياس الفساد، ولكنه ترك للحديث الصحيح : « من ناب عنه شيء في صلاته فليسبح »، فللحاجة لم يعمل بالقياس، بخلاف ما إذا سبّح أو هلل يريد زجراً عن فعل أو أمراً به فسدت » قلت : حديث : « من ناب عنه شيء في صلاته فليسبح » أخرجه البخاري في صحيحه ١ / ٢٩٥، كتاب العمل في الصلاة، باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به، رقم الحديث (١٢١٨)، ومسلم في صحيحه ١ / ٣١٦، كتاب الصلاة، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم، رقم الحديث (٤٢١) من حديث سهل بن سعد الساعدي - ر - .

(٣) في (أ) : « بعزيمة »، وهو خطأ؛ لدلالة ما بعده عليه .

(٤) اتفقت المذاهب الأربعة على أن الإمام يشرع له الجهر بتكبيرة الإحرام، وتكبيرات الانتقال، وقول « سمع الله لمن حمده »، والتسليم، وذلك ليعلم المأمومون ذلك منه فيتبعوه .

انظر : تبين الحقائق ١ / ١٠٧، البحر الرائق ١ / ٣٢٠، نور الإيضاح ١ / ٤٦، مواهب الجليل ١ / ٥٣٢، التاج والإكليل ٢ / ١٢١، حاشية النسوقي على الشرح الكبير ١ / ٢٤٤، الأم ١ / ١٠١، المجموع ٣ / ٣٥٣، مغني المحتاج ١ / ١٥١، المغني ٢ / ١٢٨، منتهى الإرادات ١ / ٥٥، كشف القناع ١ / ٣٣١ .

(شرح المنية) عند قوله : جهر الإمام بالتكبير : « الظاهر أنه يريد في مطلق التكبير في الصلاة، وظاهر (البدائع) ^(١) تخصيصه بتكبير الافتتاح ». ثم قال بعد كلام

قلت : والأصل في ذلك أحاديث كثيرة، أصرحها ما أخرجه البخاري في صحيحه ١ / ١٩٧، كتاب الأذان، باب يكبر وهو ينهض من السجنتين، رقم الحديث (٨٢٥) عن سعيد بن الحارث أنه قال : صلى لنا أبو سعيد فجهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود، وحين سجد، وحين رفع، وحين قام من الركعتين، وقال : هكذا رأيت النبي ﷺ .
 وذهب الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - إلى أنه يجب على الإمام أن يكبر تكبيراً مسموعاً يسمعه من خلفه، واستدل لذلك بما يلي :

١ - فعل النبي ﷺ، فإنه لو كان الأمر غير واجب لم يكن هناك داع إلى أن يبلغ أبو بكر التكبير لمن خلف النبي عليه الصلاة والسلام .
 ٢ - أنه لا يتم اقتداء المأمومين بالإمام إلا بسماع التكبير، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ولو أن الإمام إذا قام من السجود لم يرفع صوته بالتكبير فمتى يقوم الناس ؟ لا يقومون إلا إذا شرع في الفاتحة وجهر بها، مع أن جهره بالفاتحة على سبيل الاستحباب، وليس في كل صلاة .

انظر : الشرح الممتع على زاد المستقنع ٣ / ٤١ .
 قلت : ولا شك أن هذا رأي وجيه، ويؤيده أيضاً فعل النبي ﷺ؛ فإن كل من وصف كيفية صلاته ﷺ قالوا : يكبر عند افتتاح الصلاة وكلما خفض ورفع .. الخ وقد قال ﷺ : «صلوا كما رأيتموني أصلي»، ولو لم يكن النبي ﷺ يجهر بذلك كيف لهم أن يصفوا صلاته وهم لم يسمعه؟!
 وحديث : « صلوا كما رأيتموني أصلي » أخرجه البخاري في صحيحه ١ / ١٥٤، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر .. رقم الحديث (٦٣١) من حديث مالك ابن الحويرث - ﷺ -

(١) يعني : بدائع الصنائع ١ / ١٩٩ - ٢٠٠ .
 وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى سنة (٥٨٧ هـ) هو شرح لكتاب شيخه الإمام علاء الدين السمرقندي الحنفي المسمى : (تحفة الفقهاء)، ولما أتم الكاساني كتابه (بدائع الصنائع) عرضه عليه فاستحسنه، وزوجه ابنته فاطمة الفقيهة، فقيل : شرح تحفته وتزوج لبنته .

وشرحه هذا تأليف يطابق مساهم، فقد رتب فيه المسائل بالترتيب للصناعي الذي يرتضيه أرباب الصناعة

انظر : كشف الظنون ١ / ٣٧١ .

:«فالأوجه أن الجهر بالتكبير^(١) مطلوبٌ / من الإمام في سائر تكبيرات^(٢) الصلاة، i/٣ i حتى زوائد العيدين، ولا سيما في الرفع من السجود؛ ليعلم المأموم مطلقاً وجود ذلك منه، ويعلم الأعمى من المأمومين انتقلاته من ركنٍ إلى ركنٍ، ويتابعه^(٣) في تكبيرات العيدين، وأقل درجات طلب ذلك منه الندب والاستحباب » انتهى^(٤) .
وأما [ما] ^(٥) سيوى ذلك فلا يجهر [به]، [مثل: التشهد، وآمين^(٦) والتسبيحات / ؛ لأنها أذكار لا يُقصد بها الإعلام - كما في السراج^(٧)] ^(٨)، وقال ب i/٣

(١) في (أ) و (ظ) : « بالتكبير » .

(٢) في (ب) و (ظ) : « التكبيرات » وهو خطأ؛ لأنها مضافة إلى ما بعدها، و« أل » التعريف والإضافة لا تجتمعان .

(٣) في (أ) : « وتتابعه »، والمثبت من (ب) و (ظ) موافق لما في تنبيه الأفهام ص ١٤٢ .

(٤) نقل هذا أيضاً ابن عابدين في رسالته : تنبيه ذوي الأفهام ص ١٤٢ .

(٥) لفظة « ما » ساقطة من (ب) .

(٦) اتفقت المذاهب الأربعة على أنه يسن التأمين بعد قراءة الفاتحة لما ثبت في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : « إذا قال الإمام (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فقولوا : آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » .

وإنما الخلاف بينهم هل يسن الجهر بها أم أن السنة الإسرار بها ؟ فذهب الحنفية والمالكية إلى أن السنة الإسرار بها سواء كان إماماً أم مأموماً أم منفرداً . وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن السنة الجهر بها سواء أكان إماماً أم مأموماً أو منفرداً في الصلاة الجهرية

انظر المسألة مع أدلتها في : البناية في شرح الهداية ٢ / ٢٤٦ - ٢٥١، حاشية ابن عابدين ١ / ٤٧٥ - ٤٧٦، الخرشي على مختصر خليل ١ / ٢٨٢، منح الجليل ١ / ٢٥٩، مغني المحتاج ١ / ١٦٠ - ١٦١، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ١ / ٤٨٨ - ٤٨٩، المغني ٢ / ١٦٠ - ١٦٣، كشف القناع ١ / ٣٣٩ .

(٧) يعني : السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج في شرح مختصر القدوري للإمام أبي بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي اليميني الحنفي المتوفى سنة (٨٠٠ هـ)، وهو مخطوط - كما في موسوعة الأعلام ١ / ١٤٧ - .

انظر : كشف الظنون ٢ / ١٦٣١، الأعلام ٢ / ٦٧ .

وانظر هذا النقل عن السراج الوهاج في البحر الرائق شرح كنز الدقائق ١ / ٣٥٦ .

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من (أ) .

العلامة ابن أمير حاج : « والظاهر : [أن] الجهر^(١) كما هو مطلوب منه - يعني : الإمام في التكبير - كذلك في التسميع لهذا^(٢) المعنى - يعني إعلام المأموم مطلقاً وجود ذلك، وإعلام الأعمى من المأمومين انتقالاته من ركن إلى ركن » . ثم قال : « ولقائل أن يقول : ويُستحب الجهر أيضاً بالتكبير والتحميد لواحدٍ من المقتدين^(٣) إذا كان الجماعة لا يصل جهر الإمام إليهم إما لضعفه أو لكثرتهم، فإن لم يقدّم مسمعٌ يُعرفهم الشروع والانتقالات^(٤) فينبغي أن^(٥) يُستحب لكل / صفٍ من المقتدين^(٦) الجهرُ بذلك إلى حدٍ يعلمه الأعمى ممن يليهم^(٧) » كما يشهد له ما في (صحيح مسلم)، وهو ما قدمناه في بيان مشروعية التبليغ^(٨) .

واعلم أنه ذكر في (الدراية) أنه يُعرفُ بقول^(٩) عائشة المتقدم الثابت في الصحيحين : « وأبو بكر يُسمع الناس التكبير » جوازُ رفع المؤذنين أصواتهم في الجمعة^(١٠) والعديدين وغيرهما^(١١) . انتهى^(١٢) .

(١) لفظة « الجهر » ساقطة من (أ) .

(٢) في (أ) : « هذا » .

(٣) في (أ) و (ظ) : « المقتدين »، والمثبت من (ب) موافق لما في تنبيه ذوي الأفهام ص

١٤٢

(٤) في (ب) : « والانتقال » .

(٥) في (أ) : « أي » وهو خطأ .

(٦) في (ب) و (ظ) : « المتقنين »، والمثبت من (أ) موافق لما في تنبيه ذوي الأفهام ص

١٤٢ .

(٧) نقل هذا أيضاً ابن عابدين في رسالته : تنبيه ذوي الأفهام ص ١٤٢ .

(٨) انظر ص (٢) .

(٩) في (ب) : « قول »، وهو خطأ بدليل ما بعده من سياق الكلام .

(١٠) في (أ) : « الجمعتين » وهو خطأ ظاهر .

(١١) في (ب) و (ظ) : « وغيرهم » وهو أيضاً خطأ .

(١٢) نقل هذا أيضاً عن الدراية ابن الهمام في فتح القدير ١ / ٣٧٠ .

٣١ ب / قال العلامة المحقق ابن الهمام^(١) : « أقول : ليس مقصوده خصوص الرفع الكائن في زماننا، بل أصل^(٢) الرفع لإبلاغ الانتقالات، أما خصوص هذا الذي تعارفوه في هذه البلاد فلا يبعد أنه مفسد؛ فإنه غالباً / يشتمل على مد همزة : الله^(٣) [أو]^(٤) أكبر^(٥)، أو بائه^(٦)، وذلك مفسدٌ وإن لم يشتمل؛ فلأنهم^(٧) يبالغون ب ٣/ب في الصباح زيادةً على حاجة الإبلاغ، والاشتغال^(٨) بتحرير النغمات^(٩)؛ إظهاراً للصناعة النغمية، لا إقامة للعبادة، والصباح ملحق بالكلام الذي بساطه ذلك الصباح، ثم ذكر ما قالوه من « أنه إذا ارتفع بكاؤه من ذكر الجنة والنار^(١٠) لا تفسد، ولمصيبة بلغته تفسد؛ لأنه في الأول تعرض لسؤال الجنة، والتعوذ من النار،

(١) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد، كمال الدين، الشهير بابن الهمام السيواسي المصري الفقيه الحنفي، ولد سنة (٧٨٨ هـ)، تفقه على العيني وغيره، وبرع في علوم كثيرة، وتقدم على أقرانه، وتصدى لنشر العلم فانتفع به خلق كثير، وتوفي سنة (٨٦١ هـ) - رحمه الله تعالى - .

ومن تصانيفه : شرح الهداية المسمى : فتح القدير، التحرير في أصول الفقه .

انظر ترجمته في : الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ١٨٠، الأعلام ٦ / ٢٥٥ .

(٢) في (ب) : « أصله » والمثبت من (أ) و (ظ) موافق لفتح القدير لابن الهمام ١ / ٣٧٠ . (٣) فتكون استفهاماً .

(٤) لفظة « أو » ساقطة من (ب) و (ظ)، وإثباتها من (أ) موافق لفتح القدير لابن الهمام ١ / ٣٧٠ .

(٥) فتكون استفهاماً .

(٦) قال الفيومي - رحمه الله - في المصباح المنير ٢ / ٥٢٤ : « أكنار مثل سبب وأسباب، ولهذا قال الفقهاء لا يجوز أن يمدَّ التكبير في التحريم على الباء لنلا يخرج عن موضوع التكبير إلى لفظ الأكنار التي هي جمع الطبل » .

(٧) في (أ) و (ب) : « فإنهم »، والمثبت من (ظ) موافق لفتح القدير ١ / ٣٧٠ .

(٨) في (أ) : « والاشتغالات »، والمثبت من (ب) و (ظ) موافق لما في فتح القدير ١ / ٣٧٠ .

(٩) هكذا في النسخ الثلاث «بتحرير النغمات»، وفي فتح القدير ١ / ٣٧٠ : « بتحريرات النغم » .

(١٠) في (أ) و (ظ) : « أو النار »، والمثبت من (ب) موافق لفتح القدير ١ / ٣٧٠ .

[وإن كان يقال : إن المراد : إذا حصل به الحروف ^(١) ولو صرح به لا تفسد، وفي الثاني لإظهارها، ولو صرح بها فقال : وا مصيبتاه، أو أدركوني أفسد، فهو بمنزلة ^(٢)] وهذا ^(٣) معلوم أن قصده إعجاب الناس به، ولو قال : اعجبوا من حسن صوتي وتحرير ^(٤) فيه أفسد، وحصول الحروف ^(٥) لازم من هذا التلحين، ولا أرى ^(٦) ذلك يصدر عن ^(٧) فهم معنى الصلاة والعبادة، كما لا أرى تحرير النغم في الدعاء - كما يفعله القراء في هذا الزمان - يصدر ممن فهم ^(٨) معنى الدعاء والسؤال، وما ذلك ^(٩) / إلا نوع لعب؛ فإنه لو قُدِّر في الشاهد سائلُ حاجةٍ / من ملك أدى سؤاله وطلبه ^(١٠) بتحرير النغم فيه، من الرفع والخفض والتطريب ^(١١) والرجوع كالنغمي نُسب البتة إلى قصد السخرية واللعب؛ إذ مقام طلب ^(١٢) الحاجة

- (١) في (أ) : « حروف »، والمثبت من (ب) موافق لما في فتح القدير ٣٧٠ / ١ .
 (٢) ما بين المعكوفتين فيه تقديم وتأخير في (ب) و (ظ)، والمثبت من (أ) موافق لما في فتح القدير ٣٧٠ / ١ .
 (٣) هكذا في النسخ الثلاث « وهذا »، وفي فتح القدير ٣٧٠ / ١ : « وهنا » .
 (٤) في (أ) : « وتحرير »، وهو خطأ، والمثبت من (ب) موافق لما في فتح القدير ٣٧٠ / ١ .
 (٥) في (ب) و (ظ) : « الحرف »، والمثبت من (أ) موافق لما في فتح القدير ٣٧٠ / ١ .
 (٦) هنا في (ب) و (ظ) لفظة « أن »، وهي غير موجودة في (أ)، وهو الموافق لما في فتح القدير ٣٧٠ / ١ .
 (٧) في (ب) : « من »، والمثبت من (أ) و (ظ) موافق لما في فتح القدير ٣٧٠ / ١ .
 (٨) في (ب) : « يفهم »، والمثبت من (أ) و (ظ) موافق لما في فتح القدير ٣٧٠ / ١ .
 (٩) في (ب) و (ظ) : « ذلك »، والمثبت من (أ) موافق لما في فتح القدير ٣٧٠ / ١ .
 (١٠) في (أ) : « وطلب »، وهو خطأ، والمثبت من (ب) و (ظ) موافق لما في فتح القدير ٣٧٠ / ١ .
 (١١) في (ب) : « والتطرب » وفي (أ) : « والتغريب »، والمثبت من (ظ) .
 (١٢) لفظة « طلب » ساقطة من (ظ)، وأثبت من (أ) و (ب) وإثباتها موافق لما في فتح القدير ٣٧٠ / ١ .

التضرع، لا التغني » انتهى^(١) . قال العلامة ابن أمير حاج : « فقد أجاد رحمه الله تعالى^(٢) فيما أوضح وأفاد » انتهى^(٣) .

ب ٤ / أقول : في كون الصباح بما هو^(٤) ذكر ملحقاً بالكلام، فيكون مفسداً وإن لم يشتمل على مد همزة : الله، أو باء « أكبر » نظر^(٥)؛ فقد صرح في (السراج) بأن الإمام إذا جهر فوق حاجة الناس فقد أساء . انتهى^(٦) .

والإساءة دون الكراهة لا تُوجب فساداً^(٧)، على أن كلامه يؤول بالآخرة إلى

(١) أي : كلام ابن الهمام من فتح القدير ١ / ٣٧٠ .

(٢) لفظة « تعالى » ساقطة من (أ) و (ف) .

(٣) أي : كلام ابن أمير حاج . وقد نقل هذا عنه ابن عابدين في رسالته : تنبيه ذوي الأفهام ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(٤) لفظة « هو » ساقطة من (أ) وثبتت من (ب) و (ظ) وإثباتها موافق لما في تنبيه ذوي الأفهام ص ١٤٦ (٥) اعترض ابن عابدين في رسالته : تنبيه ذوي الأفهام ص ١٤٦ على المصنف في نظره هذا بأن ابن الهمام لم يجعل مبنى الفساد على مجرد الرفع، بل بناء على زيادة الرفع الملحق بالصباح المشتمل على النغم مع قصد إظهاره لذلك، والإعراض عن إقامة العبادة، وهذا هو الذي عناه ابن الهمام بقوله : « والصباح ملحق بالكلام .. » بدليل سوابق الكلام ولواحقه، وبدليل قوله : « وهنا معلوم أن قصده إعجاب الناس به .. »؛ إذ لا إعجاب في مجرد الصباح الخالي عما ذكر، ولم يبينه على حصول الحرف اللازم من التلحين - كما فهمه المصنف - وذلك لأن الحرف اللازم من التلحين لا يلزم أن يكون مفسداً؛ إذ قد يحصل التلحين بزيادة الألف التي بعد اللام من لفظ الجلالة، وذلك غير مفسد، فالحاصل مما ذكر من كلام ابن الهمام أن الفساد حاصل من وجهين :

الأول : ما يلزم من التلحين من حصول الحرف المفسد غالباً .

والثاني : عدم قصد إقامة العبادة وإن لم يحصل من تلحينه حرف مفسد، كما يدل عليه ما ذكره من الفساد في ارتفاع البكاء لمصيبة، فإن لم يحصل الفساد من التلحين بأن كان فيه حرف غير مفسد - الذي هو غير الغالب - فالفساد للوجه الثاني لازم. انتهى كلامه بتصرف .

(٦) نقل هذا أيضاً عن السراج الوهاج ابن نجيم في البحر الرائق ١ / ٣٥٥ .

(٧) في هذا خلاف بين الحنفية، فقد صرح ابن نجيم - كما نقله عنه ابن عابدين في حاشيته ١ / ٤٧٤ - بأن الإساءة أفحش من الكراهة .

ويُفهم من كلام ابن عابدين أنها تُفسر حسب مكانها . والله أعلم .

أن الإفساد إنما حصل بحصول^(١) الحرف، لا بمجرد رفع الصوت زيادةً على حاجة الإبلاغ، والقياس على من^(٢) ارتفع بكاؤه لمصيبة بلغته غير^(٣) ظاهر؛ لأن ما هنا ذكر بصيغته، فلا يتغير بعزيمته، والمفسد للصلاة الملفوظ لا عزيمة القلب - على ما تقدم - بخلاف ارتفاع الصوت بالبكاء لمصيبة بلغته؛ فإنه ليس بذكر، فيتغير بعزيمته، على أن القياس بعد الأربعمائة منقطع، فليس لأحد بعدها أن يقيس مسألة على مسألة^(٤) - كما صرح به العلامة زين ابن نجيم^(٥) في رسائله^(٦)، فقد اتضح بما حققناه^(٧) أن الحكم بالفساد حيث لم يشتمل الرفع على مد همزة : الله، أ / ب أو باء « أكبر » ليس من السداد . / والله الهادي إلى سبيل الرشاد .

هذا وقد عُلِمَ مما ذكرناه^(٨) في المقدمة أن ما ادعاه بعض جهلة الأروام^(٩) من

(١) في (ب) : « لحصول »، والمثبت من (أ) و(ف) موافق لما في تنبيه نوي الأفهام ص ١٤٦
(٢) في (ب) : « ما » بدل « من »، وهو خطأ، والمثبت من (أ) و(ظ) هو الصواب؛ لأن الكلام هنا عن العاقل .

(٣) في (أ) : « غيره »، والمثبت من (ب) و(ف) موافق لما في تنبيه نوي الأفهام ص ١٤٦ .
(٤) وهذا عند الحنفية ومن وافقهم، وذلك بناء على أن الاجتهاد قد أقفل بابه .
(٥) هو زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن بكر المصري الحنفي المشهور بابن نجيم - وهو اسم لبعض أجداده - ولد بالقاهرة سنة (٩٢٦ هـ)، كان إماماً عالمياً عاملاً مصنفاً، ما له في زمانه نظير، وتوفي سنة (٩٧٠ هـ) - رحمه الله تعالى - .
وله تصانيف كثيرة، منها : البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لب الأصول - اختصر فيه التحرير لابن الهمام، الأشباه والنظائر - وقد شرحه مصنف هذه الرسالة أحمد بن محمد الحموي -، وله أيضاً رسائل كثيرة في فنون عديدة تزيد على أربعين رسالة.
انظر ترجمته في : الأعلام ٣ / ٦٤، معجم المؤلفين ٤ / ١٩٢ .

(٦) في (ب) : « رسائل » .
وانظر هذا في : تنبيه نوي الأفهام ص ١٤٦ .

(٧) في (ب) و(ف) : « حققنا » .

(٨) في (ب) : « ذكرنا » .

(٩) الأروام : جمع الرؤم، وهم اللوم المعروفون .

انظر : مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ١٠ / ٥٢ .

الوعاظ الذين هم كالأنعام من عدم اعتبار تبليغ المبلغ، وأنه لا بد من رؤية الإمام أو سماعه باطلٌ مخالفٌ لإجماع الصحابة / والتابعين ومن بعدهم، والله الهادي إلى سلوك سبيل المتقين^(١)، والحمد لله رب العالمين .

وهنا وقف القلم، وجنح القول للسُّلم، والحمد لله ولي النعم، والصلاة والسلام على رسوله في المبدأ والمختم، وعلى آله وأصحابه غُيُوث الجود والكرم، ومعادن العلم والحكم^(٢)، والله سبحانه أعلم^(٣) .

(١) في (أ) : « المتقدمين » .

(٢) في (أ) : « ومعادن الحلم والكرم » .

(٣) جملة « والله سبحانه أعلم » زيادة من (أ) .

فهرس المصادر

(أ)

- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، ابن عبد البر، تحقيق : سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠ م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير الجزري، مكتبة ابن تيمية .
- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية ومكتبة الكليات الأزهرية .
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة، سنة ١٩٨٤ م
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد الشربيني الخطيب، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٥ هـ
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض بن موسى، تحقيق : يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة - مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- الأم، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية .
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين المرداوي، تحقيق : د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، ود/ عبد الفتاح محمد الحلو، - مطبوع بهامش الشرح الكبير - دار عالم الكتب، الرياض، سنة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

(ب)

- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية .
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، دار الكتاب العربي،

- بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني، تحقيق : أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

(ت)

- التاج والإكليل لمختصر خليل، أبو عبد الله ابن المواق - مطبوع بهامش مواهب الجليل - دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٨ هـ .
- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجبرتي، دار الجيل، بيروت
- تبين الحقائق شرح كثر الدقائق، فخر الدين الزيلعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة .
- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ابن حجر الهيتمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- تذكرة الحفاظ، الإمام شمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق : محمد عوامة، دار الرشيد، حلب - سوريا، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨ هـ .
- تنبيه ذوي الأفهام على أحكام التبليغ خلف الإمام، ابن عابدين، مطبوع ضمن رسائل ابن عابدين - عالم الكتب .
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

(ج)

- جامع الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق : أحمد شاكر وآخرون، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة .

- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر ابن أبي الوفاء، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣ هـ .

(ح)

- حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، السيد أبو بكر البكري ابن محمد شطا الدمياطي، دار الفكر، بيروت .

- حاشية البجيرمي على شرح الخطيب المسمى : الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، سليمان بن عمر البجيرمي، المكتبة الإسلامية، ديار بكر - تركيا .

- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفة الدسوقي، دار الفكر، بيروت .

- حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح، أحمد بن محمد الطحطاوي، المطبعة الكبرى، مصر

- حاشية ابن عابدين = رد المختار على الدر المختار، ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٢١ هـ .

- حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت

(خ)

- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبّي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة .

(د)

- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح : كرم البساتي، دار صادر، بيروت .

(ذ)

- الذخيرة، أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق : د/ محمد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٤ م .

(س)

- سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق : حازم علي

بهجت القاضي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

- سنن أبي داود، الإمام أبو داود السجستاني، راجعه : محمد ميمى الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

- سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، سنة ١٤١٣ هـ .

(ش)

- شرح الخرشي على مختصر خليل، محمد بن عبد الله الخرشي، دار الفكر، بيروت.

- شرح الزرقاني على مختصر خليل، عبد الباقي الزرقاني، دار الفكر، بيروت .

- شرح صحيح مسلم، الإمام النووي، دار الكتب العلمية، بيروت .

- الشرح الكبير على المنع، عبد الرحمن بن قدامة المقدسي، تحقيق : د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، ود/ عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، سنة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

- الشرح الممتع على زاد المستقنع، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة آسام، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤ هـ .

(ص)

- الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٢ هـ .

- صحيح البخاري، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

- صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت .

(ض)

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاوي، دار الجليل، بيروت، سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

(ط)

- طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- طبقات النسابين، بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

(ع)

- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، عبد الله بن نجم ابن شاس، تحقيق : د/ محمد أبو الأجفان، و /أ/ عبد الحفيظ منصور، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، محمد بن أبي بكر باعلوي، تحقيق : إبراهيم بن أحمد المقحفي، مكتبة تريم الحديثة، ومكتبة الإرشاد، ضعاء، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت

(ف)

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
- فتح القدير، كمال الدين ابن الهمام، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- فتح المعين لشرح قرّة العين بمهمات الدين، زين الدين بن عبد العزيز المليباري، دار الفكر، بيروت .

- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، القاضي زكريا الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ .
- الفقه على المذاهب الأربعة، عبد الرحمن الجزيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة السابعة، سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، عبد الحلي اللكنوي، شركة الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ .
- فهرس الفهارس والأثبات، عبد الحلي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق : د/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(ق)

- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الجليل، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت .
- القول البديع في بيان أحكام التسميع، عبد الله بن أحمد بن طاهر، (مخطوط) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، برقم (٢١٦٩ / ٨) .

(ك)

- كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠٢ هـ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

(ل)

- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت .

(م)

- المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن مفلح، المكتب الإسلامي، سنة

١٩٨٠ م.

- المجموع شرح المذهب، الإمام النووي، دار الفكر، بيروت، سنة ١٩٩٧ م.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب : عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم، الرئاسة العامة لشؤون الحرمين .
- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- مختصر خليل، خليل بن إسحاق المالكي، دار الفكر، سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي القاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت - لبنان .
- مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى، مصطفى السيوطي الرحباني، المكتب الإسلامي، سنة ١٩٦١ م.
- المطلع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البعلي، المكتب الإسلامي، سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- معجم تهذيب اللغة، الأزهرى، تحقيق : رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- معجم لغة الفقهاء، عربي - إنجليزي، محمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنبي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- المعلم بفوائد مسلم، الإمام المازري، تحقيق : محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٢ م.
- المعيار العرب والجمع المغرب عن فتاوى علماء إفريقيا والأندلس والمغرب،

أحمد بن يحيى الونشريسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- المغني، ابن قدامة المقدسي، تحقيق : د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، ود/ عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد بن محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت .

- منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، ابن النجار الفتوحى، تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

- منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، د/ مسفر بن علي القحطاني، دار الأندلس الخضراء، جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، محمد بن عبد الله المغربي المعروف بالخطاب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

- موسوعة الأعلام .

(ن)

- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس، دار الفكر، الطبعة الأخيرة ١٤٠٤ هـ .

- نهاية الزين في إرشاد المبتدئين شرح قرّة العين بمهمات الدين، محمد بن عمر بن علي نووي الجاوي، دار الفكر، الطبعة الأولى .

- نور الإيضاح، حسن بن عمار الشرنبلالي الحنفي، دار الحكمة، دمشق، سنة

١٩٨٥ م

- نيل الأوطار شرح منتقى المختار، محمد بن علي الشوكاني، ضبطه وصححه :
محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

(هـ)

- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار
إحياء التراث العربي، بيروت .